أساسا على التجارة مع العالم الصناعي : تذهب ٧٠٪ من صادراتها الى أوروبا الغربية واميركا الشمالية (٣). وهناك عدة عقبات هامة تقف في وجه استمرار نمو الصادرات الاسرائيلية الى الدول الرأسمالية المتقدمة . فالحمضيات التي كانت تشكل عام ١٩٥٠ نصف الصادرات الاسرائيلية اصبحت اليوم تشكل ١٥ ٪ منها فقط . واذا اخذنا بعين الاعتبار مشاكل المنافسة في الاسواق الاوروبية ونضوب الارض الخصبة ومصادر المياه، لا يبقى سوى نسبة ضئيلة من نمـــو صادرات الحمضيات الاسرائيليـــة على المدى البعيد(٤). والالماس المصقول ، احد الصادرات الاسرائيلية الرئيسية (شكل اكثر من سدس مجموع صادرات اسرائيل عام ١٩٦٨ ، اي ١٩٤ مليون دولار) « أصبح عاملا مهيمنا في السوق العالمي ولكن من المتوقع ايضا ان تقل نسبة نموه في المستقبل »(٥). كما ان الصادرات الصناعية الاسرائيلية الرئيسية ــ الورق ، الخشب ، الاسمنت ، العجلات ، وغزل القطن ــ لم تنم الا قليلا في السنوات الاخـــيرة بسبب « المنافسة الحادة في السوق العالمي ، والتي كان بعضها مع الدول النامية ... اما اهم عامل في نمو تلك الصادرات في الماضي فكان تشجيعها بوسائل اصطناعية مثل المعاهدات التجارية الثنائية ، ونسب التبادل العالمي ... والاتفاقيات التي تشكل حماية للسوق المحلي . ولكن هذه الحماية خفت مع مرور الزمن ... »(٦). والصادرات ذات اهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي لانه يعتمد الى حد كبير على الواردات ، وخاصة العسكرية منها . وتقع اسرائيل تحت عجز هائل في ميزان المدفوعات يبلغ بليون دولار تقريبا في السنة .

وكأي اقتصاد رأسمالي آخر ، يسير الاقتصاد الاسرائيلي بحافز الربح . كما ان توفير مستوى معيشة عال أمر ضروري جـدا بالنسبة لليهود الاوروبيـــين في اسرائيل لان المهاجرين الاوروبيين (وخاصة المهاجرين الروس حاليا) لن يبقوا في اسرائيل الا اذا قدمت لهم مستوى معيشة غير واقعي ومرتفعا بالنسبة لاقتصاد الشرق الاوسط . فقد توقف تدفق المهاجرين غير المهرة من شمال افريقيا وآسيا الى اسرائيل ، وبالتالي تجد اسرائيل نفسها مضطرة لطرق ابواب جديدة لكي تجد الناس الذين يقبلون القيام بالاعمال التي تحتقرها الطبقة المميزة في اسرائيل . وان هذا العامل بالاضافة الى البحث عـــن الاسواق يشكلان حافزا لدمج اقتصاد المناطق المحتلة حديثا بالاقتصـــاد الاسرائيلي . وعندما ترددت غولدا مائير في السماح بتشغيل ابناء الضفة الغربية في اسرائيل ، كتب اسرائيلي غاضب في جريدة **هاآرتس** ، « اذا كانت السيدة مائير تشعر بمتعة من رؤية العمال العبريين ينضحون عرقا في أيام الصيف الحارة فهذا شأنها . ولكن لا يمكن ان يصبح هذا هو المقياس الوطني الذي نستعمله لاقناع الجمهور بأنه لا يجب علينا دمج اقتصاد الضفة الغربية ... ان كل أم يهودية تريد أن ترى ابنها ينهي الدراسة الثانوية والجامعية ويصبح كيماويا ، او مهندسا ، أو فنيا ، أو على الاقل سمكريا مدربا . من الذي يدرب الشبان الصغار اليوم على المهام البسيطة مثل نقل اوعيـــة الاسمنت او الاسفلت لتعبيد الطرق ؟ لا بد ، خلال الوقت ، ان نحتاج الى العمال العرب للبنـــاء والزراعة والصناعة . والمهاجرون الجدد الذين يفدون كل عام يمتلكون حرفا أبعد ما تكون عن تلك المهام البسيطة »(٧).

ويشكل هذان العاملان الاقتصاديان ــ الرغبة في الاسواق القريبة المربحة واليد العاملة الرخيصة ــ أساس سياسة موشي دايان فيما يتعلـــق بالاراضي المحتلة . فقد نقلت صحيفة **نيويورك تايمز** عن دايان قوله : « ان الحل الممكن الوحيد الذي تقبله اسرائيل يجب ان يعتمد على علاقة مسالمة وعلى التبادل التجاري بين اسرائيل وجيرانها العرب». واضاف انه يجب زيادة التعـــاون الاقتصادي بين اسرائيل والمناطق المحتلة اذا كانت ادارة هذه المناطق ستتم بشكل مربح(٨).